صندوق استثمار

البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث

ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)

القوائم المالية الدورية

عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

وتقرير الفحص المحدود عليها

الفهرس	صفحة
تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية	١
قائمة المركز المالي الدورية	٢
قائمة الدخل الدورية	٣
قائمة الدخل الشامل الدورية	٤
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق الدورية	٥
قائمة التدفقات النقدية الدورية	٦-٢٧
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية	

نصر أبو العباس وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون
Independent member
Morison Global

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة/ حملة وثائق صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المرفقة **لصندوق استثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)** والمتمثلة فى قائمة المركز المالى الدورى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وكذا القوائم الدورية الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية شركة خدمات الإدارة عن القوائم المالية الدورية

هذه القوائم المالية الدورية مسئولية **شركة خدمات الإدارة " الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الإستثمار"** وهى المسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً، وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية.وتتضمن مسئولية شركة خدمات الادارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " . ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة **لصندوق استثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)** لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) " القوائم المالية الدورية ".

تضمنت الإيضاحات المتممة عدم تأثير الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرا لانخفاض معدلات المخاطر المرتبطة بها وقدرة الصندوق على سداد استحقاقاتها في مواعيدها القانونية .

القاهرة في ٢٠ أغسطس ٢٠٢٣.

مراقب الحسابات

(محمد عبد العزيز سليم)

محمد عبد العزيز سليم
نصر أبو العباس وشركاه
Morison Global
محاسبون قانونيون ومستشارون
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ١٦١٥٤

مقيد بسجل المحاسبين والمراجعين (١٦١٥٤)
مقيد س.م.م الهيئة العامة للرقابة المالية (٣٩١)
مقيد بسجل مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات(١٧٤٩)
مقيد بسجل البنك المركزى المصرى (٦٠٧)
مقيد بسجل مراقبي الحسابات بالمنطقة الإقتصادية لقناة السويس تحت رقم (٧٣)
نصر أبو العباس أحمد - أعضاء Morison Global

صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)

قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جنيه مصري)

	إيضاح رقم	٢٠٢٣/٠٦/٣٠ جنيه مصرى	٢٠٢٢/١٢/٣١ جنيه مصرى
الأصول المتداولة			
النقدية و مافي حكمها	(٦)	١٦٤,٨٨١	١٤٧,٦٨٩
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر -أسهم	(٧/١)	١٣,٢٧٨,٥٤٣	١٠,٦٤٩,٥٠٩
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر- صناديق استثمار	(٧/٢)	١,٣٥٥,٦٤٥	٨٠٧,٢٤٢
عوائد مستحقة و أرصدة مدينة أخري	(٨)	٦٨,٨١٦	٢٧٦,٤٢٥
أجمالي الأصول المتداولة		١٤,٨٦٧,٨٨٥	١١,٨٨٠,٨٦٥
الألتزامات المتداولة			
مصروفات مستحقة	(٩)	١٣٨,٧١٩	١٦٤,٢٧٨
دائنو مصلحة الضرائب	(١٠)	٣,٣١٣	٣,٦٦٠
إجمالى الالتزامات المتداولة		١٤٢,٠٣١	١٦٧,٩٣٨
صافي أصول الصندوق -تمثل حقوق حمله الوثائق	(١١)	١٤,٧٢٥,٨٥٤	١١,٧١٢,٩٢٧
عدد الوثائق القائمة		٥١,٧٠٩	٥١,٦٧٦
نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق		٢٨٤,٧٨٣٢	٢٢٦,٦٦٠٩

- **الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية و تقرأ معها.**
- **تقرير الفحص المحدود مرفق.**

لجنة الإشراف / بنك تنمية الصادرات

الاستاذ / ياسر أسامة عبد الصادق

الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار

العضو المنتدب

أ / كريم كامل محسن رجب

الشركة المصرية لخدمات الادارة
فى مجال صناديق الاستثمار

صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جنيه مصري)

	إيضاح	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
	رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عوائد دائنة - الاستثمارات المالية	(١٢)	٣٠٩,٧٣٠	٢٢٧,٧٤٤
صافي أرباح (خسائر) بيع الإستثمارات المالية	(١٣)	٦٩٠,٢٤٨	(٧٩٠,١٨٣)
صافي التغير في اللاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة - أسهم	(٧/١)	٢,١٧٦,٦٩٨	(١,٤٣٤,٧١٦)
صافي التغير في ا للاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة - ًصناديق أستثمار	(٧/٢)	٢٢,١٨٠	١٥,٦٤٨
إجمالي أرباح (خسائر) النشاط		٣,١٩٨,٨٥٦	(١,٩٨١,٥٠٧)
المصروفات			
مصروفات النشاط	(١٤)	(١٤٦,٣٣١)	(٥٩,٤٢٨)
مصروفات عمومية و ادارية	(١٥)	(٤٣,٨٦٠)	(٤٥,٠٥٠)
إجمالى المصروفات		(١٩٠,١٩١)	(١٠٤,٤٧٨)
فروق العملة		١٣,٢٠١	٤,٦٣٣
صافي أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب		٣,٠٢١,٨٦٦	(٢,٠٨١,٣٥٢)
ضريبة الدخل الجارية		--	--
ضرائب العوائد و التوزيعات		(١٤,٦٧٢)	(١٠,٤١٢)
صافي أرباح (خسائر) الفترة بعد الضرائب		٣,٠٠٧,١٩٤	(٢,٠٩١,٧٦٤)

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية و تقرأ معها.

صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدورى التراكمي (كنوز)

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جنيه مصري)

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
صافى إرباح (خسائر) الفترة	٣,٠٠٧,١٩٤	(٢,٠٩١,٧٦٤)
بنود الدخل الشامل الاخر	--	--
اجمالى الدخل الشامل عن الفترة	٣,٠٠٧,١٩٤	(٢,٠٩١,٧٦٤)

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية و تقرأ معها.

صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز)

قائمة التغير في حقوق حملة الوثائق عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جنيه مصري)

	القيمة الاسمية للوثائق جنية مصرى	فروق القيمة الاستردادية للوثائق جنية مصرى	الأرباح المرحلة جنية مصرى	صافي (خسائر) أرباح الفترة جنية مصرى	الاجمالي جنية مصرى
الرصيد في ٢٠٢٢/١/١	٥,٢١٨,١٠٠	(١٥,٧٣٢,٠١٥)	١٨,٨٩٣,٣٠١	١,٢٩٤,٦٠٠	٩,٦٧٣,٩٨٦
محول الي الارباح المرحة	--	--	١,٢٩٤,٦٠٠	(١,٢٩٤,٦٠٠)	--
صافي الوثائق المستردة خلال الفترة	١١,٥٠٠	٨,٣٩٥	--	--	١٩,٨٩٥
صافي خسائر الفترة	--	--	--	(٢,٠٩١,٧٦٤)	(٢,٠٩١,٧٦٤)
صافي أصول الصندوق في ٢٠٢٢/٦/٣٠	**٥,٢٢٩,٦٠٠**	**(١٥,٧٢٣,٦٢٠)**	**٢٠,١٨٧,٩٠١**	**(٢,٠٩١,٧٦٤)**	**٧,٦٠٢,١١٧**
الرصيد في ٢٠٢٣/١/١	٥,١٦٧,٦٠٠	(١٥,٧٨٧,٥٣١)	٢٠,١٨٧,٩٠١	٢,١٤٤,٩٥٧	١١,٧١٢,٩٢٧
محول الي الارباح المرحة	--	--	٢,١٤٤,٩٥٧	(٢,١٤٤,٩٥٧)	--
صافي الوثائق المستردة خلال الفترة	٣,٣٠٠	٢,٤٣٣	--	--	٥,٧٣٣
صافي ارباح الفترة	--	--	--	٣,٠٠٧,١٩٤	٣,٠٠٧,١٩٤
صافي أصول الصندوق في ٢٠٢٣/٦/٣٠	**٥,١٧٠,٩٠٠**	**(١٥,٧٨٥,٠٩٨)**	**٢٢,٣٣٢,٨٥٨**	**٣,٠٠٧,١٩٤**	**١٤,٧٢٥,٨٥٤**

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية و تقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جنيه مصري)

	٢٠٢٣/٦/٣٠ جنيه مصرى	٢٠٢٢/٦/٣٠ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		
صافي أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب	٣,٠٠٧,١٩٤	(٢,٠٩١,٧٦٤)
تعديلات لتسوية صافى أرباح (خسائر) الفترة مع التدفقات النقدية من أنشة التشغيل		
صافي التغير في الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر - أسهم	(٢,١٧٦,٦٩٨)	١,٤٣٤,٧١٦
صافي التغير في الاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر - صناديق استثمار	(٢٢,١٨٠)	(١٥,٦٤٨)
ارباح اعادة تقييم عملات اجنبية	(١٣,٢٠١)	(٤,٦٣٣)
أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغير في رأس المال العامل	٧٩٥,١١٥	(٦٧٧,٣٢٩)
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - أسهم	(٤٥٢,٣٣٦)	١,٨٧٢,٤١٨
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - صناديق استثمار	(٥٢٦,٢٢٢)	(٧٨٧,٣٦١)
عوائد مستحقة	(١٤,١١٧)	(٢١,٥٦١)
مصروفات مدفوعة مقدما	٢٢١,٧٢٦	(٢,٥٣٥)
مصروفات مستحقة	(٢٥,٥٦٠)	(٤٨,٣٠٥)
دائنو مصلحة الضرائب	(٣٤٧)	٣٧٣
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة التشغيل	(١,٧٤٢)	٣٣٥,٧٠٠
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
صافي المدفوعات من إصدار و استرداد وثائق خلال الفترة	٥,٧٣٣	١٩,٨٩٥
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل	٥,٧٣٣	١٩,٨٩٥
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة	٣,٩٩١	٣٥٥,٥٩٥
النقدية وما فى حكمها أول الفترة	١٤٧,٦٨٩	١٨٧,٦٧٩
أثر التغيرات في أسعار الصرف	١٣,٢٠١	٤,٦٣٣
رصيد النقدية وما فى حكمها في نهاية الفترة	١٦٤,٨٨١	٥٤٧,٩٠٧

- **الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية و تقرأ معها.**

١- نبذة عن الصندوق

أنشأ البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدورى التراكمى كنوز (صندوق مفتوح ذو عائد دورى تراكمى) كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم ٦٥٣ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية في ٢٠١٢/٣/٥ وكذلك نشرة الاكتتاب المعتمدة برقم (٤١٦) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ كنشاط للاستثمار الجماعي وذلك وفقًا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري في ٢٠١١/٩/٢٧ وكذا التعديل لبنود نشرة الأكتتاب المعمول بها من ٢٠١٧/١٠/٢ تتضمن نشرة الأكتتاب أن حجم الصندوق ٥٠ مليون جنيه مصري خمسون مليون جنيه مصري) مقسمة على ٥٠٠٠٠٠ وثيقة (خمسمائة ألف وثيقة) قيمتها الأسمية ١٠٠ جنيه ويجوز زيادة حجم الصندوق الي ٢٥٠ مليون جنيه مع مراعاه احكام المادة (١٥٠) من الفصل الثانى من لائحة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢، ويخصص البنك المصري لتنمية الصادرات للصندوق مبلغ ٥ مليون جنية موزع علي عدد ٥٠ الف وثيقة كحد ادني بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه قابلة للزيادة بعد الحصول علي موافقة البنك المركزي المصري ، ولا يجوز للبنك استرداد هذه الوثائق او التصرف فيها قبل إنتهاء مدة الصندوق ، وفي حالة زيادة أو خفض حجم الصندوق يحق للبنك المصري لتنمية الصادرات زيادة أو خفض حجم المساهمة فيه علي الا تقل نسبة مساهمته في جميع الاحوال عن مبلغ ٥ مليون جنيه أو ٢٪ من حجم الوثائق القائمة أيهما أكبر ، تم تغطية الاكتتاب لعدد ٦١٢,٥٠١ وثيقة باجمالي مبلغ ٦١,٢٥٠,١٠٠ جنيه مصرى فى تاريخ غلق باب الأكتتاب ، وحددت مدة الصندوق بخمسة وعشرين عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص ، وتبدأ السنة المالية للصندوق أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.

تم إعتماد القوائم المالية للصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ من قبل لجنة الإشراف فى ٩ أغسطس ٢٠٢٣ .

هدف الصندوق

يهدف صندوق إستثمار البنك المصرى لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدورى التراكمى (كنوز) الى استثمار أمواله في تكوين محفظة متنوعة من الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية ووثائق صناديق الاستثمار والادوات الاستثمارية بهدف السعي نحو تحقيق أكبر قدر من النمو لاستثماراته مع العمل على تخفيض حجم المخاطر.

إنهاء الصندوق والتصفية:

طبقاً للمادة (١٧٥) من الفصل الثاني من لائحة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، ينقضي الصندوق في الحالات التالية:

- انتهاء مدته.
- تحقيق الغرض الذى أنشئ من أجله أو إذا إستحال عليه مواصلة تنفيذ غرضه .

ولا يجوز وقف نشاط الصندوق أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك بعد التثبيت من أن الصندوق ابرأ ذمته نهائياً من إلتزاماته وفقاً للشروط والأجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة وفى مثل هذه الأحوال يجوز للبنك المصرى لتنمية الصادرات إنهاء الصندوق وذلك بإرسال اشعار لحملة الوثائق وفى هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماته ويوزع باقي عوائد هذه التصفية بعد إعتماده من مراقبي حسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله وثائقهم إلى إجمالي الوثائق الصادرة عن الصندوق على أن يتم ذلك خلال مدة لاتزيد على تسعة أشهر من تاريخ الإشعار.

٢- القيمة الإستردادية للوثائق

١,٢ الإسترداد الاسبوعي للوثائق

- يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه (قانوناً أن يسترد قيمة بعض أو جميع وثائق الإستثمار أسبوعياً دون تحمل أيه مصاريف إسترداد.
- يتم تقديم طلب الاسترداد لدى أى فرع من فروع الجهه المؤسسة خلال أيام العمل المصرفية للبنك طوال الأسبوع حتى الساعة الثانية عشر ظهراً بحد أقصى آخر يوم عمل مصرفى من كل أسبوع - يوم الإسترداد الفعلى (على ألا يكون عطلة رسمية بالبورصة)، ويتعين حضور حامل الوثيقة أو الموكل عنه لإيداع طلب الإسترداد على أن يتم تجميع طلبات الإسترداد القائمة في نهاية آخر يوم عمل مصرفى من كل اسبوع.
- يجوز لحملة الوثائق سحب طلب الإسترداد حتى آخر يوم عمل مصرفي من كل اسبوع .
- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها على أساس نصيب الوثيقة من صافى القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفى من كل اسبوع وفقاً للمعادلة المشار إليها فى البند الخاص بالتقييم الدورى من نشرة الأكتتاب. يتم خصم قيمة وعدد الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق اعتباراً من يوم العمل المصرفى التالي لآخر يوم عمل مصرفي من كل اسبوع.
- ويتم اضافة قيمة الوثائق المستردة فى حساب العميل خلال يومى عمل مصرفى من آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائداً بالمخالفة لشروط الإصدار ، ويلزم الصندوق بإسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق مع أحكام المادة (١٥٨) من اللائحة التنفيذية .

٢,٢ الوقف المؤقت لعمليات الإسترداد

وفقاً لأحكام المادة (١٥٩) اللائحة التنفيذية يجوز وقف عمليات الإسترداد أو السداد النسبى متى طرأت ظروف إستثنائية تبرر هذا الوقف وكانت مصلحة حاملي الوثائق تتطلب ذلك وهذا بعد إبلاغ الهيئة من قبل مدير الإستثمار بقرارها الصادر بالوقف بعد إعتمادها من لجنة الإشراف على الصندوق المفوضة من مجلس إدارة البنك.

وتعتبر الحالات التالية ظروفا إستثنائية تبرر وقف عمليات الإسترداد :

- تزامن طلبات التخارج من الصندوق وبلوغها حداً يعجز معها مدير الإستثمار عن الإستجابة لطلبات الخروج .
- حالات القوة القاهرة
- يتم الوقف أو السداد النسبي وتقدير هذه الظروف الإستثنائية أو غيرها تحت إشراف الهيئة وبعد الحصول على موافقتها
- ويكون هذا الوقف مؤقتاً إلى أن تزول أسبابه والظروف التي إستلزمته

ولا يجوز لمدير الإستثمار قبول أو تنفيذ أى طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الإسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة ويلتزم مدير الإستثمار بإخطار حاملى وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد وفقاً لوسيلة الإخطار المحددة بنشرة الإكتتاب و مذكرة المعلومات ، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة ، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الإسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف.

ويجب إخطار الهيئة وحاملى وثائق الإستثمار بإنتهاء فترة إيقاف عمليات الإسترداد .

٣- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وطبقا لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق، وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية.

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى .
وتعتبر أسس تصنيف الأصول والإلتزامات المالية ، عند نشأتها والتي تعتمد على نيه الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولى بها وكذا طرق قياس قيمتها العادلة وتقدير مدى الإضمحلال في قيمة الأصول المالية من أهم البنود التي استخدمت الافتراضات المحاسبية والتقديرات في قياسها والتي قد يترتب على استخدامها تأثير جوهرى على القيم الدفترية لها وعلى الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها والمدرجة بالقوائم المالية للصندوق طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة والواردة بالإيضاحات أرقام وفيما يلى عرض لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية.

٥- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

١,٥ إثبات المعاملات بالدفاتر

يتم إمساك حسابات الصندوق بالجنيه المصري.

٢,٥ الاعتراف والقياس الأولي

يتم الأعتراف بجميع الأصول و الإلتزامات المالية الأخري مبدئياً عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم قياس الأصل المالي ما لم يكن عملاء بدون عنصر تمويل (هام أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلي تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلي إقتنائها أو إصدارها.

٣,٥ التصنيفات والقياس اللاحقة

الأصول المالية - السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

عند الاعتراف المبدئي ، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكة ، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – سندات الدين ، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - أدوات حقوق الملكية ، أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لايتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا إذا غير الصندوق نموذج أعماله لإدارة الأصول المالية وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة التقرير الاولي التالية للتغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفي كلا من الشرطيين التاليين ولم يتم تخصيصهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :-

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.
- اذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي وغير المسدد).

كما تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر اذا استوفت الشروط التالية واذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :-

- اذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الادارة يشمل كل من تحصيل دفعات نقدية مستقبلية وبيع الأصول المالية.
- اذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي والغير مسدد).

عند الاعتراف الاولي لأدوات حقوق الملكية وغير المحتفظ بها بغرض التداول ، قد يختار الصندوق بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذة الاستثمارات في قائمة الدخل الشامل الاخر بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار علي حده. إن جميع الأصول المالية التي لا تقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر المجمع المذكوره أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة المجمع وهذا يشمل كافة مشتقات الأصول المالية . عند الاعتراف الاولي ، للصندوق امكانية الاختيار بشكل لا رجعة فيه تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر المجمعة اذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ. ان السياسات المحاسبية المتعلقة بالتطبيق متشابهة مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الصندوق والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من ١ يناير ٢٠٢١.

الأصول المالية - التقييم نموذج الاعمال : السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

يقوم الصندوق بإجراء تقييم لهدف نموذج الاعمال الذي يتم فيه الإحتفاظ بالأصل المالي علي مستوي المحفظة لان هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة وتشمل المعلومات التي يتم أخذها في الإعتبار :

- السياسات والاهداف المحددة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية ويشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الادارة تركز علي تحقيق دخل الفوائد التعاقدية والحفاظ علي صورة معينة لسعر الفائدة ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي إلتزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول.
- كيفية تقييم أداء المحفظة والتقرير لإدارة الصندوق عنها.
- المخاطر التي تؤثر علي أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال وكيفية إدارة هذه المخاطر. كيف يتم تعويض مدير النشاط : علي سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة واسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية الي أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للالغاء ، لاتعتبر مبيعات لهذا الغرض ، بما يتماشي مع اعتراف الصندوق المستمر بالأصول.

الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي تتم ادارتها والتي يتم تقييم أدائها علي اساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .

الاصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة :

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١.

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف "أصل المبلغ" علي أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الأعتراف الأولي . تعرف الفائدة علي انها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الاقراض الاساسية الاخري (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الادارية) وكذلك هامش الربح .

عند تقدير ما اذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ، فإن الصندوق تأخذ في الأعتبار الشروط التعاقدية للأداة يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي علي مدة تعاقدية يمكن ان تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط و عند أجراء هذا التقييم تراعي الشركة ما يلي :

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية .

- الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدي، بما في ذلك صفات المعدل المتغير
- الدفع مقدما وميزات التمديد
- الشروط التي تحد من مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من اصول محددة (علي سبيل المثال ، الصفات الخاصة بحق عدم الرجوع).

تتوافق صفة الدفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط اذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل الي . حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة علي المبلغ الأصلي القائم ، والذي قد يشمل تعويضا اضافيا معقولا للانهاء المبكر للعقد . بالاضافة الي ذلك ، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول علية بخصم او علاوة لمبلغ التعاقدي، وهي صفة تسمح او تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل الي . حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدي بالاضافة الي الفائدة التعاقدية المستحقة) ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل ايضا مبالغ اضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الانهاء المبكر) بما يتوافق مع هذا المعيار اذا كانت القيمة العادلة لصفة الدفع مقدما غير ذات اهمية عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والارباح والخسائر : السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم بالقيمة العادلة الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.
الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة	يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر الاضمحلال يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الاجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة يتم احتساب أي ربح او خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.
استثمارات في أدوات حقوق الملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة ، يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار ، يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخري في الدخل الشامل الأخر ولايتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلى الأرباح أو الخسائر.
أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة ، يتم إحتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر الأخري في قائمة الدخل الشامل الاخر عند الاستبعاد يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمة الدخل إلي الأرباح أو الخسائر.

٤,٥ إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أذون الخزانة)

يتم تسجيل أذون الخزانة المصرية بالمركز المالي بقيمتها الاسمية بعد خصم رصيد العوائد التى لم تستحق بعد وتدرج العوائد التي لم تستحق تباعاً بالايرادات بقائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة العائد الفعلى.

٥,٥ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- السندات الحكومية
قيمة السندات الحكومية مقيمة طبقاً لسعر الإقفال الصافي (سعر الإقفال بعد خصم الفائدة المستحقة عن السنة من آخر يوم صرف الكوبون حتى آخر يوم تنفيذ (مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن السنة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم ويتم تسعير السندات وفقا لتبويب الاستثمار وبما يتوافق مع معايير المحاسبة المصرية .
- وثائق صناديق الإستثمار الأخرى
قيمة وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الاخرى تدرج على أساس آخر قيمة إستردادية معلنة .
- الأسهم المقيدة بالبورصة
الاوراق المالية المقيدة بالبورصة تقيم علي أساس اسعار الاقفال السارية وقت التقييم علي أنه يجوز في حالة الاوراق المالية التي لا يوجد لها اسعار سوقية معلنة وقت تقيمها أو مضي علي آخر سعر معلن ثلاثة اشهر أو تداولاتها محدودة وغير نشطة ان يتم التقييم بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية .

٦,٥ أسس قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية علي أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة ، ومن ثم يتم تحديد قيم الأصول المالية باستخدام أسعار الشراء الحالية لتلك الأصول المختلفة , بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية علي أساس الأسعار الحالية التي يمكن أن تسوي بها تلك الإلتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخري المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخري للتقييم ينتج عنها أسعار مشابهة للسوق يمكن الاعتماد عليها ، وعند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة . ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٧,٥ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

- قامت إدارة الصندوق بإجراء دراسة لتطبيق معيار المحاسبة المصرى (٤٧) واثبات مخصص مقابل الخسائر الإئتمانية المتوقعة لجميع الأصول المالية بقائمة المركز المالى وقد اسفرت تلك الدراسة ان الأثر غير هام نسبيا و عدم تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصرى (٤٧) على القوائم المالية للصندوق نظرا لانخفاض معدلات المخاطر المرتبطة بها وقدرة الصندوق على سداد استحقاقاتها في مواعيدها القانونية .

٨,٥ تحقق الإيراد

يقوم الصندوق بالاستثمار في أسهم ، أذون خزانة والسندات الحكومية وغير الحكومية والودائع لأجل وشهادات الإدخار البنكية وفيما يلي كيفية أثبات الإيراد يوميا .

٩,٥ فائدة أذون الخزانة

يتم إحتساب فائدة أذون الخزانة طبقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبى باستخدام طريقة العائد الفعلى ويتم تسجيله كإيراد مستحق يومياً.

١٠,٥ فائدة السندات الحكومية

يتم إحتساب الفوائد على السندات الحكومية ويتم تسجيلها كعوائد مستحقة طبقاً لمبدأ الاستحقاق واثباتها يومياً مأخوذ في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل العائد الفعلى وذلك على أساس التوزيع الزمني.

١١,٥ ودائع لأجل

- تم حساب الفوائد علي الودائع لأجل و يتم تسجيلها كعوائد مستحقة طبقاً لمبدأ الإستحقاق واثباتها يومياً مأخوذ في الإعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل العائد الفعلى وذلك على أساس التوزيع الزمني.

١٢,٥ الاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار

يتم عرض الاستثمارات في صناديق الإستثمار بالمركز المالى على أساس آخر قيمة استردادية معلنة ، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الاستردادية وتكلفة الشراء بقائمة الدخل وفقا لما جاء بالمعيار رقم (٢٥) والخاص بالأفصاح والعرض للأدوات المالية.

١٣,٥ أرباح بيع الاستثمارات المالية

يتم الاعتراف بقائمة الدخل بالربح (الخسارة) الناتج عن بيع الأوراق المالية فى تاريخ تنفيذ المعاملة بالفرق بين سعر البيع (القيمة العادلة) والقيمة الدفترية للأوراق المالية.

١٤,٥ الأرباح (الخسائر) غير المحققة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية

يتم ادراج الأرباح الخسائر) الناتجة عن التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية والمتمثلة في الفرق بين القيمة الدفترية للأوراق المالية والقيمة السوقية ضمن قائمة الدخل.

١٥,٥ الضريبة على عائد أذون وسندات الخزانة المصرية

يتم احتساب الضريبة المستحقة على عائد أذون وسندات الخزانة يومياً (٢٠%) من العائد اليومى (المحتسب) ويتم تسجيلها ضمن حسابات دائنة أخرى لحين خصمها من المنبع فى تاريخ استحقاق الاذن أو السند أو عند البيع.

١٦,٥ إثبات المصروفات

طبقا لنشرة الإكتتاب فيتم إثبات الالتزامات علي الصندوق يوميا كمصروفات مستحقة وهي :-

- أتعاب مدير الاستثمار.
- أتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات.
- عمولة أمين الحفظ.
- أتعاب حسن الاداء.
- أتعاب مراقبي الحسابات.
- أتعاب شركة خدمات الادارة.
- مصروفات نشر أسبوعية ونصف سنوية.
- أتعاب لجنة الإشراف.
- أتعاب رئيس جماعة حملة الوثائق ونائبها
- تعاب المستشار الضريبي.
- أية مصروفات أخرى متعلقة بنشاط صناديق الإستثمار .

١٧,٥ قائمة التدفقات النقدية

- يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.
- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك.
- والودائع بإخطار والودائع لأجل وكذا الإستثمارات في أذون الخزانة و شهادات إيداع البنك المركزي التي تستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ إقتنائها إن وجدت.

١٨,٥ فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق

يتم تجنيب الفرق بين سعر الوثيقة المعلن طبقا للتقييم اليومي لصافي أصول الصندوق و القيمة الاسمية للوثائق المستردة أو المعاد بيعها في حساب فروق القيمة الاستردادية للوثائق.

١٩,٥ الدخل الشامل

هو التغير في حقوق حملة الوثائق خلال الفترة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه.

- يشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كل من الأرباح أو الخسائر" و" الدخل الشامل الآخر".

٢٠,٥ معايير المحاسبة المصريه الجديدة و التعديلات المصاحبة لها

إجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية و المعايير المصرية و الفحص المحدود ومهام التاكد الاخري و المشكلة برئاسة الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بهدف دراسة تأثير القرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ و الصادر بغرض إجراء إضافة وتعديل لبعض معايير المحاسبة المصرية المقرر تطبيقها اعتبارا من بداية عام ٢٠٢٠ و نظرا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد و ما لازم ذلك من اثار اقتصادية و مالية مرتبطة به فقد وافقت الهيئة تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة و التعديلات المصاحبة لها علي القوائم المالية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ علي ان يتم تطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات علي القوائم المالية السنوية في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الاثر المجمع للعام بالكامل فى نهاية عام ٢٠٢٠ مع الالتزام بالافصاح الكافي عن هذه الحقيقة فى القوائم المالية خلال عام ٢٠٢٠ بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ و الذي نص على تأجيل تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) الادوات المالية و معيار رقم (٤٨) الايراد من العقد مع العملاء ، و رقم (٤٩) عقود التأجير الواردة بملحق قرار وزير الاستثمار و التعاون رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ ليبدأ تطبيق هذه المعايير بداية من عام ٢٠٢١ بدلاً من ٢٠٢٠ ، وترى ادارة الصندوق أنه في حال تطبيق تلك المعايير والتعديلات الاخرى فلن تتأثر الارقام والقيم المدرجة بالقوائم المالية.

٦- النقدية بالبنك

	٢٠٢٣/٠٦/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
حساب جاري بالبنك - عملة محلية	٣٣,٣٦٨	٩٤,٥٢٩
حساب جاري بالبنك - عملة أجنبية	١٣١,٥١٣	٥٣,١٦٠
	١٦٤,٨٨١	١٤٧,٦٨٩

٧- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

١,٧ اسهم محلية مقيدة بالبورصة المصرية

٢٠٢٣/٦/٣٠	التغيرات في القيمة السوقية ربح (خسارة)	صافي القيمة السوقية	نسبة صافي القيمة الي صافي اصول الصندوق (%)
قطاع اتصالات وأعلام وتكنولوجيا معلومات	١٨١,٥٤٨	١,١١٣,٨٧٥	٧,٥٦٪
قطاع أغذية مشروبات	٢٧١,١٠٠	١,٧٦٨,٩٨٠	١٢,٠١٪
قطاع خدمات مالية غير مصرفية	٤٨٤,٤١٠	٢,٤٣٤,٣٦٦	١٦,٥٣٪
قطاع خدمات ومنتجات صناعة السيارات	٢٧٤,٢٦٣	١,٤٦٦,١٦٥	٩,٩٦٪
قطاع موارد أساسية	٤٤٩,٠٤٤	١,٣٨٢,٦٦١	٩,٣٩٪
قطاع النقل و الشحن	-	٢٣٧,٣٢٨	١,٦١٪
قطاع البنوك	٤٧٤,٧٣٠	٢,٨٠٢,٢٦٨	١٩,٠٣٪
قطاع مواد التشييد و البناء	٢٤٩,٣٠٦	١,٢١٨,٨١٢	٨,٢٨٪
قطاع مقاولات و انشاءات	١٠٥,٢٠٦	٨٥٤,٠٨٩	٥,٨٠٪
	٢,٤٨٩,٦٠٦	١٣,٢٧٨,٥٤٣	٩٠,١٧٪

٢٠٢٢/١٢/٣١	التغيرات في القيمة السوقية ربح (خسارة)	صافي القيمة السوقية	نسبة صافي القيمة الي صافي اصول الصندوق (%)
قطاع اتصالات وأعلام وتكنولوجيا معلومات	٢٩٣,٢٣٨	١,٢٠٣,٤١٩	١٠,٢٧٪
قطاع أغذية مشروبات	٢٧١,١٠٠	١,٠٤٦,٩٤٥	٨,٩٤٪
قطاع البنوك	٤٧٤,٧٣١	٢,١٩٢,١٦٥	١٧,٠٣٪
قطاع خدمات مالية غير مصرفية	١٣٣,٥١١	١,١٥٠,٤٣٥	٩,٨٢٪
قطاع خدمات ومنتجات صناعة السيارات	١١٧,٤٦١	٤٥٥,٠٦٤	٣,٨٩٪
قطاع الغاز و البترول	٤٨,٣٦٢	١٢١,٣٤٤	١,٠٤٪
قطاع الاسمدة	٤٠٠,٦٨٢	١,٣٩٤,٥١٠	١١,٩٠٪
قطاع تجارة و موزعون	١٥٦,٧٧٥	٧٣٠,٧٦٠	٦,٢٤٪
قطاع مواد التشييد و البناء	٢٣٩,٢٠٩	٧٦١,٢٠٨	٦,٥٠٪
قطاع مقاولات و انشاءات	٣٤٥,٥٣٧	١,٥٩٣,٦٥٩	١٣,٦١٪
	٢,٤٨٩,٦٠٦	١٠,٦٤٩,٥٠٩	٩٠,٩٢٪

تم قياس القيمة العادلة لكافة الأسهم فى نهاية الفترة باستخدام مدخلات المستوى رقم (١) وهى الأسعار المعلنة في السوق النشط.

٢,٧ صناديق استثمار

	التغير في القيمة السوقية	القيمة السوقية	النسبة الي صافي أصول الصندوق	التغير في القيمة السوقية	القيمة السوقية	النسبة الي صافي أصول الصندوق
صندوق استثمار جي اي جي للتامين النقدي	٩٣٦٨	٥٠٢,١٠٢	٣,٤١٪	٩٣٦٨	٦٠٦٢٣٤	٥,١٨٪
صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي	--	٨٥٣,٥٤٢	٥,٨٠٪	--	٢٠١٠٠٨	١,٧٢٪
	٩,٣٦٨	١,٣٥٥,٦٤٥	٩,٢٪	٩,٣٦٨	٨٠٧,٢٤٢	٦,٩٪

٨- عوائد مستحقة و أرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عائد مستحق علي الحساب الجاري	٣٤	٤٧
عوائد مستحقة (كوبونات أسهم)	٦٦,٢٥٥	٥٢,١٢٥
مبيعات تحت التسوية	--	٢٢٤,٢٥٣
مصروفات مدفوعة مقدما	٢,٥٢٧	
	٦٨,٨١٦	٢٧٦,٤٢٥

٩- مصروفات مستحقة

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات	٦٠١٠	٥٠١٢
اتعاب مدير الاستثمار	٥٤٠٩	٤٥١٢
أتعاب مراقب الحسابات	١١٠٧٣	٢٢٠٠٠
مصاريف امناء حفظ أوراق مالية	٢٧٣	٢٢٦
مصروفات نشر وأعلان	١٤,٦٥٧	١٣٨٨٥
أتعاب المستشار الضريبي	١١٩٣٠	١٦٥٠٠
اتعاب شركة خدمات الادارة	١٦٦٣	١٣١٠
اتعاب لجنة الاشراف	٨٩٥٠	١٨٠٠٠
أتعاب الممثل القانوني لحمة الوثائق ونائبة	٧٤٢	١,٥٠٠
الهيئة العامة للرقابة المالية - رسم تطوير	٧,١٦٦	٣,٧٥١
المساهمة التكافلية	٣,٧٨٢	٦٠٤٨
اتعاب حسن الاداء	٦٧,٠٦٣	٧١,٥٣٤
	١٣٨,٧١٩	١٦٤,٢٧٨

١٠- دائنو مصلحة الضرائب

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
ضرائب توزيعات أرباح	٣,٣١٣	٢,٦٠٦
ضرائب الخصم و الاضافة	--	١,٠٥٤
	٣,٣١٣	٣,٦٦٠

١١- صافي أصول الصندوق

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الارباح المرحلة	٢٠,١٨٧,٩٠١	١٨,٨٩٣,٣٠١
المحول الي الارباح المرحلة	٢,١٤٤,٩٥٧	١,٢٩٤,٦٠٠
الارباح المرحة أخر العام	٢٢,٣٣٢,٨٥٨	٢٠,١٨٧,٩٠١
القيمة الاسمية للوثائق القائمة	٥,١٧٠,٩٠٠	٥,١٦٧,٦٠٠
فروق القيمة الاستردادية اخر الفترة	(١٥,٧٨٥,٠٩٨)	(١٥,٧٨٧,٥٣١)
صافي ارباح الفترة	٣,٠٠٧,١٩٤	٢,١٤٤,٩٥٧
	١٤,٧٢٥,٨٥٤	١١,٧١٢,٩٢٧

١٢- عوائد الإستثمارات المالية

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عائد استثمارات في أسهم (توزيع كوبونات)	٢٩٣,٤٢٦	٢٠٨,٢٣٣
عائد الحساب الجاري	١٦,٣٠٤	١٩,٥١١
	٣٠٩,٧٣٠	٢٢٧,٧٤٤

١٣- صافي أرباح (خسائر) بيع استثمارات مالية

	٢٠٢٣/٦/٣٠		
	جنيه مصرى		
	ربح	خسارة	الصافي
قطاع الاغذية والمشروبات و التبغ	٩٣,٦١١	--	٩٣٦١١
قطاع البنوك	١٢٣,٨٢٤	--	١٢٣٨٢٤
قطاع خدمات ومنتجات صناعية و سيارات	٤,٧٩٧	--	٤٧٩٧
قطاع الاسمدة و الكيماويات	٢١,١٢١	--	٢١١٢١
قطاع رعاية صحية و ادوية	--	--	--
قاع تجارة و موزعون	٣٧٥,٥٨٥	(٤٥,٣٥٦)	٣٣٠٢٢٩
قطاع الشركات القابضة	٢,٢٦٤	--	٢٢٦٤
قطاع خدمات مالية غير مصرفية	٩٠,٩٨٧	(٦٩,٠٢٥)	٢١٩٦٢
قطاع مواد البناء و التشييد	--	--	--
قطاع العقارات	٦٢,١٦٩	(٥,٨١٣)	٥٦٣٥٦
قطاع مواد اساسية	--	--	--
	٧٧٤,٣٥٨	(١٢٠,١٩٤)	٦٥٤,١٦٤
صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثاني النقدي	١٤,٧١٥	--	١٤,٧١٥
صندوق جي اي جي النقدي	٢١,٣٦٩	--	٢١,٣٦٩
	٨١٠,٤٤٢	(١٢٠,١٩٤)	٦٩٠,٢٤٨

	٢٠٢٢/٦/٣٠		
	جنيه مصرى		
	ربح	خسارة	الصافي
قطاع الاغذية والمشروبات و التبغ	--	--	--
قطاع البنوك	--	(٩٨,٦٩٢)	(٩٨,٦٩٢)
قطاع خدمات ومنتجات صناعية و سيارات	--	--	--
قطاع الاسمدة و الكيماويات	٢٤,٨٩٣	(٨,٢٢٨)	١٦,٦٦٥
قطاع رعاية صحية و ادوية	--	--	--
قاع تجارة و موزعون	--	(٣٠٦,٧٥٢)	(٣٠٦,٧٥٢)
قطاع الشركات القابضة	٢٠,٤٤٥	--	٢٠,٤٤٥
قطاع خدمات مالية غير مصرفية	--	(٢٦١,٣٤٦)	(٢٦١,٣٤٦)
قطاع مواد البناء و التشييد	--	(٢٧,٨٠٩)	(٢٧,٨٠٩)
قطاع العقارات	--	(٢٢٤,٨٩٠)	(٢٢٤,٨٩٠)
قطاع مواد اساسية	٧٢,٤١٧	--	٧٢,٤١٧
	١١٧,٧٥٥	(٩٢٧,٧١٧)	(٨٠٩,٩٦٢)
صناديق استثمار	--	--	--
صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الثاني النقدي	١٩,٧٧٩	--	١٩,٧٧٩
	١٣٧,٥٣٤	(٩٢٧,٧١٧)	(٧٩٠,١٨٣)

١٤- مصروفات النشاط

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
اتعاب مدير الاستثمار	٢٩,٩٣٣	١٩,٨٥٣
اتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات	٣٣,٢٥٩	٢٢,٠٥٩
مصاريف الهيئة العامة للرقابة المالية - مقابل خدمات	٢,٤٧٣	٢,٤٦٦
اتعاب شركة خدمات الادارة	١,٦٢٤	١,١٠٣
اتعاب لجنة الاشراف	٨,٩٥٠	٩,٠٠٠
عمولة حفظ مركزي	١,٥٤٤	٨٨٠
اتعاب ممثل حملة الوثائق و نائبة	٧٤٢	٧٤٤
رسوم ارسال كشوف حساب لحملة الوثائق	١٥٠	١٧٨
مصاريف اخري	٣,٤٦٨	٢,٨٧٤
اتعاب حسن اداء	٦٣,٩٦٦	--
رسوم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية	٢٢٢	٢٧١
	١٤٦,٣٣١	٥٩,٤٢٨

١٥- مصروفات عمومية و إدارية

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/٦/٣٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
اتعاب مراقب الحسابات	١١,٨٧٩	١١,٠٠٠
مصروفات نشر و اعلان	٢٦,٧١٢	٢٨,٧٢٠
مصاريف بنكية	--	١,٢٣٩
اتعاب المستشار الضريبي	١,١٧٨	٤,٠٩١
	٤٣,٨٦٠	٤٥,٠٥٠

١٦- الأعباء المالية

١,١٦ الأتعاب الإدارية للجهه المؤسسة

- يتقاضى البنك المصرى لتنمية الصادرات بصفته الجهه المؤسسة أتعاب بواقع ٠.٥ % (خمسة في الالف) سنوياً من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً خلال الشهر وتسدد في بداية الشهر التالي.
- يتم تطبيق تعريفه الخدمات المصرفية بالبنك المصرى لتنمية الصادرات عن أية خدمات مصرفية اضافية يقدمها البنك للصندوق من قيامه بتنفيذ معاملات الصندوق من تحويلات وإصدار شيكات مصرفية.

٢,١٦ أتعاب مدير الإستثمار

تتمثل أتعاب شركة برايم انفستمنتس لإدارة الإستثمارات المالية كمدير الإستثمار طبقاً للعقد المبرم بين البنك المصرى لتنمية الصادرات ومدير الإستثمار في أتعاب إدارة سنوية وأتعاب حسن أداء طبقاً كما يلى :

١,٢,١٦ أتعاب إدارة

تتقاضى شركة برايم انفستمنتس لإدارة الاستثمارات المالية كمدير إستثمار للصندوق أتعاب بواقع (٠,٤٥) اربعة ونصف في الالف سنوياً من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً خلال الشهر وتسدد في بداية الشهر التالي.

٢,٢,١٦ أتعاب حسن الاداء

يستحق لمدير الإستثمار أتعاب حسن الاداء بواقع (٧,٥%) سبعة ونصف في المائة من صافي ارباح الصندوق خلال (الفترة / الفترة لمالية) والتى تزيد عن الارباح المحتسبة بمتوسط معدل الاقراض والخصم المعلن من البنك المركزى المصرى خلال (الفترة / الفترة المالية) مضافا إليها علاوة ٢٪ تحتسب هذه الاتعاب يومياً بمقارنة العائد على الوثيقة في بداية (الفترة / الفترة المالية) موضع التقييم بالشرط الحدى المشار اليه أعلاه لاستحقاق أتعاب حسن الاداء وتجنب فى حساب مخصص لهذا الغرض وفقاً لناتج هذه المقارنة وتدفع متى تحققت في نهاية العام وذلك بعد الاعتماد من مراقبي حسابات الصندوق.
ويلتزم مدير الاستثمار بتحمل كافة المصاريف و النفقات اللازمة لادارة اعماله على الوجه المطلوب ولا يلتزم البنك او الصندوق بتغطية ايه مصاريف في هذا الشأن.

٣,١٦ عمولة أمين الحفظ

يتقاضى أمين الحفظ نظير حفظ وإدارة سجلات الأوراق المالية الخاصة بالصندوق عمولة حفظ بواقع ٠.٠٢٥ % (ربع في الالف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق، والتى يتم حفظها لدى إدارة أمناء الحفظ تحتسب وتجنب يومياً وتسدد فى بداية الشهر التالى بالإضافة الى عمولة تحصيل كوبون بنسبة ٠.٠١% بحد أقصى ٢٠٠ جنيه.

٤,١٦ أتعاب شركة خدمات الإدارة

تتقاضى شركة خدمات الإدارة أتعاب بواقع ٠.٠٢٥% (ربع في الالف) سنوياً من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً خلال الشهر وتدفع في بداية الشهر التالي.
يتحمل الصندوق مصاريف ارسال كشوف الحسابات لحملة الوثائق والتى ترسل كل ربع سنه بواسطة شركة خدمات الادارة مقابل الفواتير الفعلية.
يتحمل الصندوق مصاريف التأسيس التي يتم تحميلها على السنة المالية الأولى طبقاً لمعايير المحاسبة على ألا تزيد عن ٢ % من صافي أصول الصندوق عند التأسيس وذلك مقابل الفواتير والاشعارات الفعلية .

٥,١٦ مصروفات الاصدار والاسترداد :

لا تتحمل الوثيقة اى مصاريف اصدار ولا تتحمل اى مصاريف استرداد.

٦,١٦ اتعاب مراقب الحسابات :

يتحمل الصندوق الاتعاب الخاصة بمراقب الحسابات نظير المراجعة و السنوية للمراكز المالية للصندوق بحد اقصى ٢٥٠٠٠ جنيه مصرى سنوياً لكل منها ويتم لاتفاق على تلك الاتعاب سنوياً .

٧,١٦ مصروفات الدعاية و التسويق :

يتحمل الصندوق مصاريف دعاية بحد اقصى ٠.٢٥ % سنوياً من صافي اصول الصندوق مقابل الفواتير و الاشعارات الفعلية.

٨,١٦ مصروفات اخرى :

- يتحمل الصندوق الاتعاب الخاصة بأعضاء لجنة الاشراف للصندوق وذلك مقابل ٦ الاف جنيه مصرى سنوياً لكل عضو باجمالي مبلغ ١٨ الف جنيه مصرى سنوياً .
- يتحمل الصندوق اتعاب رئيس جماعة حملة الوثائق بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصرى سنوياً واتعاب نائب رئيس جماعة حملة الوثائق بمبلغ ٥٠٠ جنيه مصرى سنوياً على أن يتم اعتماد هذه الاتعاب اعلاه من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة.
- يتحمل الصندوق مصاريف التأسيس التي يتم تحميلها على السنة المالية الاولى طبقاً لمعايير المحاسبة على الا تزيد عن ٢% من صافى اصول الصندوق عند التأسيس وذلك مقابل الفواتير و الاشعارات الفعلية .
- يتحمل الصندوق المصاريف الادارية ومقابل الخدمات المؤداه للصندوق من الاطراف الأخرى مثل البنوك و الهيئة والنشر وذلك مقابل الفواتير و الشعارات الفعلية.
- على ان يتحمل الصندوق الضرائب و المصاريف السيادية الاخرى و التي تفرض عن ممارسته لنشاطه طبقاً للقوانين المعمول بها فى هذا الشأن على ان يتم مراجعة واعتماد هذه المصاريف من مراقبي حسابات الصندوق عند المراجعة.
- يتحمل الصندوق المصاريف الإدارية مقابل الخدمات المؤداه للصندوق من الأطراف الأخرى مثل البنوك والهيئة والنشر وذلك مقابل الفواتير والاشعارات الفعلية .
- يتحمل الصندوق مصاريف دعاية بحد اقصى ٠.٢٥% سنوياً من صافى اصول الصندوق مقابل الفواتير والإشعارات الفعلية .
- يتحمل الصندوق اتعاب المستشار الضريبي مقابل ٥ الاف جنيه مصرى سنوياً (تم اعتماد زيادة الاتعاب الخاصة بالمستشار من ٥,٠٠٠ جنيه الى ٧,٥٠٠ جنيه وذلك في تاريخ ٢٠١٩/٣/١٧ وتسرى الزيادة اعتبارا من ٢٠١٩/١/١) (الحد الاقصى للاتعاب طبقاً لنشرة الاكتتاب ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى).
- وبذلك يبلغ إجمالي الأتعاب الثابتة التى يتحملها الصندوق بحد أقصى ٧٩,٥ الف جنيه مصرى سنويا بالاضافة الى نسبة ٠,٩٧٥% سنوياً من صافي اصول الصندوق بالاضافة الى العمولة المستحقة لأمين الحفظ نسبة ٠.٠٢٥ % من القيمة السوقية للأوراق المالية المحفوظة لدية ، بالاضافة الى عمولة تحصيل كوبون بنسبة ٠,٠١% بحد اقصى ٢٠٠ جنيه ومصروفات دعاية بحد أقصى ٠.٢٥ % من صافي أصول الصندوق وأتعاب حسن الأداء في حال تحققها.

١٧- السياسة الإستثمارية للصندوق

في سبيل تحقيق الهدف المشار اليه عاليه ، يلتزم مدير الاستثمار بما يلى :-

أولاً : ضوابط عامة :

١. ان تعمل ادارة الصندوق على تحقيق الاهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في هذه النشرة .
٢. ان تلتزم ادارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى و الدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الاصول المستثمر فيها والواردة في هذه النشرة.
٣. ان تاخذ قرارات الاستثمار فى الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركز.
٤. لا يجوز للصندوق القيام باى عمليات اقراض او تمويل نقدى مباشر او غير مباشر.
٥. لا يجوز استخدام اصول الصندوق فى اى اجراء او تصرف يؤدى الى تحمل الصندوق مسئولية تتجاوز حدود قيمة استثماره.
٦. عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة بما يزيد على ١٥% من حجم التعامل اليومي للصندوق او تنفيذ عمليات اقتراض اوراق مالية بغرض بيعها او الشراء بالهامش او الاستحواذ من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لاحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية.
٧. يجوز لمدير الاستثمار البدء في استثمار اموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في الايداعات البنكية لدى احد البنوك الخاضعة لاشراف البنك المركزى لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.
٨. لا يجوز للصندوق ان يمتلك اى اصل فى كيان قانونى تكون مسئولية الشركاء فيها غير محددة.

ثانياً : النسب الاستثمارية وفقاً لضوابط واحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية :

- استثمار اموال الصندوق فى السوق المحلى فقط وطبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.
- عد تركيز الاستثمارات فى اوراق مالية محددة بهدف ادارة المخاطر المرتبطة باستثمارات الصندوق.
- الاستثمار حتى ٩٥% من صافي اصول الصندوق في شراء الاسهم وحقوق الملكية.
- الاستثمار حتى ٦٠% من صافي اصول الصندوق في شراء ادوات الدين
- الاستثمار حتى ٤٠% من صافي اصول الصندوق في شراء وثائق صناديق الاستثمار
- الاحتفاظ بنسبة ٥% كحد ادنى من اموال الصندوق فى صورة سيولة نقدية لمواجهة طلبات الاسترداد وبحد اقصى ٣٠٪ من صافي أصول الصندوق ، ويجوز للصندوق استثمار هذه النسبة فى مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وكافية للتحويل الى نقدية عند الطلب ، كما يجوز لمدير الاستثمار ان يرتفع بالحد الأقصى لنسبة السيولة للحد من مخاطر الاستثمار وحماية اموال حملة الوثائق وذلك في حالة عدم وجود فرص استثمارية جيده او استبدال الاوراق المالية أو مواجهة ظروف قاهرة.
- الا يقل التصنيف الائتماني عن المستوى الذي يحدده مجلس ادارة الهيئة وهو (BBB) على ان تلتزم لجنة الاشراف بناءاً على توصية مدير الاستثمار بالافصاح بشكل سنوى لجماعة حملة الوثائق عن اى تغير في التقييم الائتماني للسندات او صكوك التمويل المستثمر فيها.

ثالثاً : ضوابط قانونية :

وفقا لأحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية فإنه يجب الاتي :

١. الا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء اوراق مالية لشركة واحدة على ١٥% من صافي اصول الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠ % من الأوراق المالية لتلك الشركة.
٢. الا تزيد نسبة ما يستثمر في صندوق واحد على ٢٠% من صافي اصول الصندوق وبما لا يجاوز ٥ % من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
٣. لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق فى الاوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطه على ٢٠ % من صافي اصول الصندوق.

١٨- الاطراف ذات العلاقة

يتعامل الصندوق مع البنك المصري لتنميه الصادرات (مؤسس الصندوق) وشركه برايم انفستمنتس لاداره الاستثمارات الماليه (مدير الاستثمار) والشركه المصريه لخدمات الادارة (شركه خدمات الاداره)علي نفس الاسس التي يتعامل بها مع الغير.

١٩- الجهة المؤسسة

البنك المصرى لتنمية الصادرات الكائن في ٧٨ ش التسعين الجنوبي - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة

يمتلك البنك المصرى لتنمية الصادرات المنشىء للصندوق عدد ٥٠,٠٠٠ وثيقة فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ بنسبة ٩٦,٧ % من عدد وثائق الصندوق

وتتمثل طبيعة تلك المعاملات وارصدتها فيما يلي :-

المركز المالي

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
حساب جارى بالبنك - عملة محلية	٣٣,٣٦٨	٩٤,٥٢٩
حساب جارى بالبنك - عملة اجنبية	١٣١,٥١٣	٥٣,١٦٠
عائد الحسابات الجارية المستحق	٣٤	٤٧
اتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات المستحقة	٦٠١٠	٥٠١٢

قائمة الدخل

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عائد الحساب الجاري	١٨١٤٢	١٩,٥١٠
اتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات	٣٣,٢٥٩	٢٢,٠٥٩
عمولة امين الحفظ	١,٥٤٤	٨٨٩

١,١٩ مدير الإستثمار

شركة برايم انفستمنتس لإدارة الاستثمارات المالية والكائنة فى ٢ش وادى النيل - المهندسين – الجيزة مرخص لها بمزاولة نشاط ادارة صناديق الاستثمار وتكوين و ادارة محافظ الاوراق المالية بموجب شهادة الترخيص رقم ٦٧ من الهيئة العامة للرقابة المالية

مدير محفظة الصندوق :

الاستاذة / غادة عبد الرؤوف القاضي - مدير محفظة الصندوق

وتتمثل طبيعة تلك المعاملات وارصدتها فيما يلي :-

المركز المالي

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أتعاب مدير الأستثمار المستحقة	٥,٤٠٩	٤,٥١٢
أتعاب حسن الأداء	٣,٠٩٧	٧١,٥٣٤

قائمة الدخل

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/٠٦/٣٠
طبيعة التعامل	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أتعاب مدير الأستثمار	٢٩,٩٣٣	١٩,٨٥٣

٢,١٩ شركة خدمات الإدارة

الشركة المصرية لخدمات الإدارة فى مجال صناديق الاستثمار والكائنة فى ٢١ جمال الدين أبو المحاسن – جاردن سيتى. وتتمثل طبيعة تلك المعاملات وارصدتها فيما يلي:-

المركز المالى

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
طبيعة التعامل		
أتعاب شركة خدمات الادارة المستحقة	١,٦٦٣	١,٣٠٩

قائمة الدخل

	٢٠٢٣/٦/٣٠	٢٠٢٢/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
طبيعة التعامل		
أتعاب شركة خدمات الإدارة	١,٦٢٤	١,١٠٣

٣,١٩ لا يوجد حامل وثائق تتجاوز ملكيته ٥% من صافي قيمة اصول الصندوق وذلك بخلاف الجهة المؤسسة .

٤,١٩ شركات السمسرة :

- بلغ حجم تعاملات البيع خلال الفترة ٥,١٣٧,٦١٨ جنيه مصري حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.
- بلغت العمولة المدفوعة عن عمليات البيع خلال الفترة ١٠,٢٧٥ جنيه مصري حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.
- بلغ حجم تعاملات الشراء خلال الفترة ٤,٩١٣,٢٠٦ جنيه مصرى حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.
- بلغت العمولة المدفوعة عن عمليات الشراء خلال الفترة ٩,٨٢٦ جنيه مصرى حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.

٢٠-الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

أولاً : مخاطر يواجهها الصندوق :

تعرف المخاطر المرتبطه بالاستثمار بأنها الاسباب التى قد تؤدى الى اختلافّ العائد المحقق من الاستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول في الاستثمار و لذلك يجب على المستثمر أن يدرك هذه العلاقة .

الأدوات المالية هي أي عقود يترتب عليها إنشاء أصل مالي لمنشأة وزيادة في إلتزام مالى أو أداة ملكية في منشأه أخرى .

خطر السوق

هي المخاطر التي تنتج من طبيعة الاستثمار فى الأسواق المالية من تغيير أسعار الأوراق المالية نتيجة لعدة عوامل من بينها أداء ونمو الشركات بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية ويبين الايضاح رقم ٧ في الايضاحات المتممة للقوائم المالية انواع الإستثمارات وأنشطتها على القطاعات المختلفة بالاضافة إلى نسبة المساهمة الى اموال الصندوق.

خطر تغيير سعر العائد

هي المخاطر الناتجة عن إنخفاض القيمة السوقية لأدوات الإستثمار ذات العائد الثابت نتيجة إرتفاع سعر العائد بعد تاريخ الشراء ، وسوف يقوم مدير الإستثمار بدراسة إتجاهات سعر العائد المستقبلية ، والإستفادة منها بالاضافة إلى التنوع في الإستثمار بين الأدوات ذات العائد الثابت والمتغير وذات الأجال المختلفة لتقليل هذه المخاطر إلى أقل درجة ممكنة .

مخاطر التضخم

تتمثل في انخفاض القوة الشرائية لقيمة صافي أصول الصندوق نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ، فإذا كان عائد الإستثمار أقل من معدل التضخم فيعنى ذلك أن المال المستثمر سيفقد قوته الشرائية مع مرور الزمن ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تنويع إستثمارات الصندوق بين أدوات إستثمارية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت للإستفادة من توجيهات أسعار الفائدة لصالح الصندوق.

مخاطر السيولة والتقييم

هي المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسييل أى من إستثماراته فى الوقت الذى يحتاج فيه إلى النقد نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسييله ، ونظراً لطبيعة إستثمارات الصندوق ذات الأجال المتوسطة والطويلة فسوف يتم التعامل مع هذا الخطر عن طريق الاحتفاظ بنسبة من الأموال المستثمرة في الصندوق فى صورة إستثمارات عالية السيولة كما هو محدد بالسياسة الإستثمارية للصندوق.
ونظراً لتوجيه نسبة قد تصل الى٩٥% من أموال الصندوق فى الاستثمار فى أوراق مالية مقيدة بالبورصة أو أوراق مالية مرتبط أمر تقييمها وتسييلها بيوم العمل بالبورصة فنظراً لإمكانية التعرض لعدم إتفاق أيام العمل المصرفى والبورصة مما يكون له أثره على عدم إمكانية تقييم الوثيقة فسيتم التعامل مع طلبات الإسترداد والشراء في هذه الحالة بارجاء الطلبات لأول يوم عمل مصرفي بعد إستئناف العمل بكل من البنوك والبورصة معاً مع الالتزام بالشروط الواردة بالبند (١٨) من نشرة الإكتتاب.

المخاطر الغير منتظمة

وهذه النوعية ناتجة عن حدث غير متوقع في احدى القطاعات مثل حالة اضراب العاملين في احدى القطاعات مثل حالة اضراب العاملين فى احدى الشركات او المصانع وان كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها الا انه بتنويع الاسهم المستثمر فيها وعدم التركيز في قطاع واحد وبإختبار شركات غير مرتبطة تنخفض حجم هذه المخاطر.

مخاطر تقلبات اسعار الصرف

وهي المخاطر المرتبطة بطبيعة الاستثمار فى الاوراق المالية بعملات اجنبيه بخلاف الجنيه المصرى وذلك عند اعادة تقييمها بالجنيه المصرى، وتجدر الاشارة ان مختلف الدراسات الاقتصادية ومتابعة اتجاهات تقلبات العملات و التوقعات المستقبلية التي يقوم بها مدير الاستثمار تقلل من حجم هذه المخاطر حيث يستطيع اتخاذ الخطوات التي يراها مناسبة للتقليل من حجم هذه المخاطرة وذلك بالاضافة الى ان استثمارات الصندوق تكون فى الاسهم المقيدة بالبورصة المصرية فقط ومن ثم فان استثمارات الصندوق معظمها يكون بالعملة المحلية.

مخاطر عدم التنوع

وهي المخاطر المرتبطة بتركيز الاستثمار في عدد محدود من الاسهم و القطاعات مما يزيد من درجة المخاطرة في حالة انخفاض اسعارها نتيجة ارتباطها وتتميز صناديق الاستثمار بتنوع استثماراتها فى مختلف الاوراق المالية و القطاعات حيث ان قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ينص على ان لا يزيد الاستثمار فى اسهم شركة واحدة عن ١٥ % من اجمالى اموال الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠% من اوراق تلك الشركة مما يؤدى الى خفض هذا الخطر الى الحد الادنى بجانب توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة.

مخاطر المعلومات

وهي المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة من اجل اتخاذ القرار الاستثمارى او عدم شفافية السوق ، وجدير بالذكر ان الصندوق سوف يستثمر امواله فى السوق المحلى و الذى يتمتع بدرجة شفافية عاليه تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية في التوقيت المناسب.

مخاطر تسوية العمليات

وهي مخاطر نتيجة خطأ اثناء تنفيذ اوامر بيع / شراء أو نتيجة عدم نزاهة اطراف عمليات البيع / الشراء او عدم بذل عناية الرجل الحريص اثناء تنفيذ تلك العمليات وهذه المخاطر تكون قائمة بالدرجة الأولى فى البورصات الناشئة وجدير بالذكر ان مدير الاستثمار يقوم بالاستثمار فى السوق المحلى و التي تتميز بإنخفاض تلك المخاطر حيث يقوم مدير الاستثمار بإتباع سياسة السداد بعد اضافة الاوراق المالية لحساب الصندوق او تسليم الاوراق المالية المباعة بعد تحصيل قيمتها.

مخاطر التوقيت

ان التوقيت في الاستثمار مهم جداً فإحتمال ربح المستثمر الذى استثمر فى بداية صعود السوق أكبر من توقيت الاستثمار في وقت وصول السوق الى القمة أو وقت الهبوط ، وحيث ان مدير الاستثمار يتمتع بخبرو واسعة ودراية عن السوق و ادوات الاستثمار المتاحة فهو قدير على تقييم وتحديد الوقت المناسب للاستثمار فى الاسهم المربحة التي تعود على الصندوق بعائد جيد.

مخاطر تغيير اللوائح والقوانين

وهي المخاطر الناجمة عن تغيرر بعض القوانين واللوائح فى الدول المستثمرة فيها وقد تؤثر بالسلب او بالايجاب على بعض قطاعات المستثمر فيها مما قد يؤثر على اسعار تلك الاوراق المالية ومما يقلل من حجم هذه المخاطرة هو التنوع الاستثمارى فى مختلف القطاعات ، وقيام مدير الاستثمار بالمراجعة النشطة للمحفظة الاستثمارية في ضوء اعتماده على مختلف الدراسات والتوقعات الاقتصادية و السياسية.

خطر الائتمان وكيفيه ادارته :

تعتبر ارصدة الحسابات الجاريه والودائع لاجل لدي البنوك واذون الخزانه ومدينو بيع اصول ماليه والعوائد المستحقه من الاصول الماليه المعرضه لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدره تلك الاطراف علي سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات واجراءات متطوره بما يؤدي الي خفض خطر الائتمان الي الحد الادني.

ثانياً : تبويب الادوات المالية

تقوم المنشأة بتبويب الأدوات المالية الى فئات تناسب طبيعة المعلومات المفصح عنها أخذاً فى الاعتبار بعض الأمور مثل خصائص الأدوات المالية وأسس القياس التي تم تطبيقها وبصفة عامة يجب أن تميز فئات الأدوات المالية بين البنود التي تم اثباتها بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة .

تتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية الأرصدة النقدية بالبنوك، الاستثمارات المالية والمدينين، كما تتضمن الإلتزامات المالية أرصدة الدائنين ويتضمن الإيضاح رقم (٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية ، وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات طبقا لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الصندوق والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لتخفيض أثر تلك المخاطر

٢١- الموقف الضريبي

- صدر قرار بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل وتم نشرها بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (أ) بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤ على أن يعمل بها إعتباراً من اليوم التالي لتاريخ النشر، وقد تضمن القانون المشار اليه بعض التعديلات المرتبطة بنشاط صناديق الإستثمار الأمر الذى قد يترتب عليه إعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٤ خضوع أرباح صناديق الإستثمار للضريبة وكذلك توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية وذلك كما يلى

١- أرباح صندوق الإستثمار بسعر مقطوع وفقاً لأحكام القانون وذلك بالنسبة لكل من الأرباح الرأسمالية المحققة للأوراق المالية المقيدة فى البورصة (سعر الضريبة ١٠%).

٢- خضوع باقي نشاط الصندوق للضريبة وفقاً لأحكام قانون الضريبة علي الدخل.

٣- ويتم إحتساب الضريبة علي صافي أرباح الصندوق من واقع الإقرار الضريبي الذي يقدمه الصندوق وفقاً لقانون الضريبة علي الدخل

٤- تعفي الأسهم المجانية للشركات جميعها من الضريبة ، تقيد الأسهم المجانية التي يحصل عليها الصندوق بالقيمة الأسمية للسهم . وتتخذ القيمة الأسمية أساساً لتحديد تكلفة الإقتناء عند التصرف في الأسهم وتحديد الأرباح أو الخسائر الرأسمالية في حال أسفر ناتج التعاملات علي الأوراق المالية المقيدة عند وجود خسائر رأسمالية محققة ، ترحل الخسائر لفترة لا تتعدي ثلاثة سنوات إعتباراً من العام الميلادي التالي للسنة التي تحققت فيها الخسائر الرأسمالية .

٥- تعفي توزيعات صناديق الاستثمار في الاوراق المالية المنشأة وفقاً لقانون سوق رأس المال المشار اليه التي لا يقل إستثمارها في الاوراق المالية وغيرها من ادوات الدين عن (٨٠%) وتوزيعات صناديق الإستثمار القابضة التي يقتصر الاستثمار فيها علي صناديق الاستثمار المشار اليها ، وتوزيعات الارباح التي تحصل عليها هذه الصناديق بعد اضافة (١٠%) من قيمة هذه التوزيعات الي الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التكاليف غير واجبة الخصم ، وعائدا الاستثمار في صناديق الاستثمار النقدية ، وعائد السندات المقيدة في جداول بورصة الاوراق المالية دون سندات الخزانة وارباح صناديق الاستثمار التي يقتصر نشاطها علي الإستثمار في النقد دون غيره .

- صدر قرار بقانون رقم ٩٦ لسنه ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل وتم نشرها بالجريدة
- الرسمية (العدد (٣٤) بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ على أن يعمل بها اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ النشر والذي نص على أن يوقف العمل بالأحكام المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٥٣ لسنه ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل المشار اليه فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة وذلك لمدة عامين ابتداءاً من ١٧ مايو ٢٠١٥.

- وفقاً للقانون رقم ٧٦ الصادر بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ فإنه يستمر وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها في
- القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة ثلاث أعوام تنتهي في ٢٠٢٠/٥/١٧
- نص قانون ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠ على الآتي:

١. تخضع للضريبة بسعر (١٠%) دون خصم أي تكاليف توزيعات الأرباح التي تجريها شركات الأموال أو شركات الأشخاص بما في ذلك الشركات المقامة بنظام المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للشخص الطبيعي غير المقيم والشخص الاعتباري المقيم والغير المقيم بما في ذلك أرباح الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة التي تحققها من خلال منشأة دائمة في مصر، عدا التوزيعات التي تتم في صور أسهم مجانية. ويكون سعر الضريبة (٥%) من توزيعات الأرباح إذا كانت الأوراق المالية مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية دون خصم أية تكاليف.

٢. يؤجل العمل بالضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من الأوراق المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية حتى نهاية عام ٢٠٢١، ولايسري هذا التأجيل على الضريبة على الأرباح الرأسمالية التي يحققها المقيمون من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من التصرف في السندات الحوكمية..

٣. يتم التجاوز عن الضريبة المستحقة على الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها المقيمون وغير المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الناتجة عن التصرف في الأوراق المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠٢٠/٥/١٧ حتى تاريخ بدء العمل بهذا القانون.

٤. تفرض ضريبة دمغة (٠,٥) في الألف يتحملها البائع المقيم و (٠,٥) في الألف يتحملها المشتري المقيم على إجمالي عمليات بيع الأوراق المالية بجميع أنواعها سواء كانت هذه الأوراق مصرية أو أجنبية، مقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية أو غير مقيدة بها، وذلك دون خصم أي تكاليف.

٥. يعمل بهذا القانون بداية من تاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٠.

٦. تم إلغاء ضريبة الدمغة إبتداء من عام ٢٠٢٢ وفقاً لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية.

٧. بناء على المستشار الضريبى للصندوق فيما يلى بيان بالموقف الضريبي في ٢٠٢٣/٦/٣٠

٨. تم تقديم الاقرار الضريبي عن العام المالى ٢٠٢٢ على الموقع الالكتروني في الميعاد القانوني تم إخطار الصندوق بالفحص للسنوات (٢٠١٥/٢٠١٦) من خلال نماذج (٣١) ضرائب ، ٣٢ ضرائب) وتم تقديم المستندات المطلوبة للفحص وصدر نموذج (١٩) ضرائب باستحقاق ضريبة قدرها ٢٣٧٧ جنيه وقد تم الطعن على نموذج (١٩) ضرائب وتم إحالة الخلاف الى اللجنة الداخلية بالمأمورية وتم تقديم مذكرة دفاع مؤيد بالمستندات نطالب فيها بعدم إستحقاق تلك الضريبة ونطالب بعدم إجراء أى تعديل على الاقرار ولم تصدر اللجنة قرارها بعد

٩. وعلى ضوء ما سبق فلا توجد أية ضريبة مربوطة على الصندوق.

٢٢- احداث هامة

- تم تأكيد وجود فيروس كورونا الجديد) ١٩ - Covid (في أوائل عام ٢٠٢٠ وانتشر على مستوى العالم بما في ذلك جمهورية مصر العربية مما تسبب في تعطل العديد من الشركات والأنشطة الاقتصادية ، يعتبر مدير الأستثمار أن هذا التفشي حدث غير قابل للتعديل في القوائم المالية الدورية نظراً لان الوضع متغير وسريع التطور ، لا يعتبر مدير الأستثمار أنه من الممكن تحديد تقدير كمى للأثر المحتمل لهذا التفشى على البيانات المالية المستقبلية للصندوق في هذه المرحلة.
- قامت شركة خدمات الإدارة الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار - شركة مساهمة مصرية) بإعداد القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ تنفيذا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٢١ بتعديل القرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ بإلزام شركات خدمات الإدارة بإعداد القوائم المالية السنوية أو النصف سنوية للصندوق إعتباراً من العام المالي ٢٠٢٢.
- في ٢١ مارس ٢٠٢٢ قرر البنك المركزي المصري زيادة معدلي الايداع والاقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة اساس ليصل الي ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% و ٩,٧٥% علي الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة اساس ليصل ٩,٧٥% ويقوم الصندوق بدراسة الاثر علي القوائم المالية اللاحقة
- بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٢ قرر البنك المركزي رفع سعري عائد الايداع والاقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة اساس ليصل الي ١١,٢٥% و ١٢,٢٥%و ١١,٧٥% علي الترتيب . كما تم رفع سعر الائتمان و الخصم بوافع ٢٠٠ نقطة اساس ليصل الي ١١,٧٥% ويقوم الصندوق بدراسة الاثر علي القوائم المالية